IFAD

الاستثمار في السكان الريفيين

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

أبرز المعالم من حافظة الصندوق

موجز تنفيذي

مقدمة

اكتسب التعاون بين بلدان الجنوب، على مدى العقدين الماضيين، اعترافا متزايدا كإطار واسع للتعاون بين البلدان النامية (بلدان "الجنوب") في مجموعة من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية. وقد قاد الصندوق، من خلال أنشطة الإقراض والتمويل بالمنح، الجهود الرامية إلى تحديد وتعزيز ونقل وتشجيع تنفيذ حلول التنمية الريفية المثبتة والخبرات والروابط مع القطاع الخاص والموارد المالية بين فقراء الريف وغيرهم من الجهات الفاعلة الريفية على المستوى الميداني. واليوم، يؤدي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دورا أكبر من أي وقت مضى في التصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، كما أن أهميته في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الفعالية الإنمائية مدمجة بقوة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي سيتطلب تنفيذها المزيد من الابتكار وشراكات جديدة وتعزيز تبادل المعرفة وتوسيع نطاق النُهج المثبتة.

وقد ظهر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كبند صريح من بنود جدول الأعمال المؤسسي للصندوق، لأول مرة خلال عملية التشاور الخاصة بدورة التجديد الثامن لموارد الصندوق استجابة لمطالب الدول الأعضاء. وقد ظل يحتل مكانة بارزة على جدول أعمال دورات تجديد الموارد اللاحقة، ووضعت التزامات ملموسة في الوثيقة الرسمية الأولى بشأن *التعاون بين بلدان الجنوب في نموذج عمل الصندوق*، التي أعدت في عام 2011، والتي أشارت إلى الحاجة إلى تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطة الصندوق وحددت نهجه على أن يكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لامركزي ومرن ومتنوع، مع التركيز على نقل المعرفة من أجل تحقيق التنمية الريفية المناصرة للفقراء. ويمثل *نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي* لعام 2016 الوثيقة المرجعية الاستراتيجية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وترتكز هذه الأنشطة – على النحو المنصوص عليه في تلك الوثيقة الاستراتيجية – في الإطار الاستراتيجي 2016-2025، الذي يشير إلى أن "الصندوق يخطط لتعزيز ميزته النسبية وتوسيع عمله في هذا المجال [التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي] لجهة التعاون المستند إلى المعرفة والترويج للاستثمار في آن معا، حيث ينظر الصندوق إلى الأمر كجزء لا يتجزأ من نموذج عمله ومن عملية البرمجة القطرية التي يقوم بها".

ووفقا لورقة النهج، تركز استراتيجية الصندوق المؤسسية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على هدفين محددين، هما: (1) تقاسم حلول ومعرفة التنمية الريفية ذات الصلة، والترويج للاستثمارات بين البلدان النامية؛ (2) إقامة ودعم الشراكات وأشكال التعاون الأخرى لتعزيز سبل العيش الريفية. ولدعم تحقيق هذه الأهداف، يجب أن تسهم أنشطة الصندوق المتصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالين عريضين: (1) التعاون التقني؛ (2) الترويج للاستثمار. وفي مجال **التعاون التقني**، يسعى الصندوق إلى توطيد موقعه كوكالة رائدة تدعم التعلم بين الأقران في مجال التنمية الريفية، من خلال تكرار وتوسيع نطاق التجارب الجيدة في حافظة المنح والإقراض في الصندوق، وكذلك من خلال إنشاء آليات وإقامة شراكات جديدة. وفي مجال **الترويج للاستثمار**، يعدّ الصندوق (كمؤسسة تمويل دولية) في وضع جيد لتعزيز فرص زيادة تدفق الموارد المالية بين البلدان النامية وخلق هذه الفرص والاستفادة منها، باستخدام تمويله الذاتي، وتجميع موارد إضافية أيضا لمواصلة توسيع إمكانات أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وفي سياق هيئة المشاورات الخاصة **بالتجديد العاشر لموارد الصندوق**، قدّم الصندوق عددا من الالتزامات الملموسة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. **أولا**، وكما ذكر من قبل، فإن الصندوق ملتزم بتعزيز أوجه التآزر على مستوى المؤسسة بأكملها، وتحسين بنيته المؤسسية لتعزيز آلية التنسيق الداخلي الخاصة بأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. **وثانيا**، سيواصل الصندوق تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تصميم البرامج وتنفيذها، وتعزيز النظم القائمة لرصد أداء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقييمه والإبلاغ عنه. وتحقيقا لهذه الغاية، سيضمن الصندوق أن تشتمل 50 في المائة من جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج على نهج للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. **وثالثا**، سينشئ الصندوق آليات لتصنيف الخبرات والمعرفة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتقاسمها من خلال منصة شبكية لحلول التنمية الريفية، وسيقوم بدور الوسيط في شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص. **ورابعا**، سيزيد الصندوق من اللامركزية المؤسسية لتوسيع نطاق تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المكاتب القطرية والمراكز دون الإقليمية. **وأخيرا**، بالإضافة إلى مواصلة تمويل أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال القنوات القائمة، سيسعى الصندوق إلى إنشاء صندوق/مرفق يتيح توسيع نطاق أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وفي إطار **التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق**، ستزيد مكانة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى مستوى أعلى، وذلك في أعقاب القرار المتعلق بوضع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن المجالات الرئيسية التي يركّز عليها الصندوق. ففي إطار نموذج العمل الجديد الذي وضع للتجديد الحادي عشر للموارد وما بعده، فإن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل جزءا من نهج الصندوق الشامل إزاء التحول الريفي المستدام والشامل للجميع. ويعزز نموذج العمل دور الصندوق كوسيط للمعرفة لتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتيسير نقل التكنولوجيا، والترويج للاستثمارات في بلدان الجنوب.

الاتجاهات الرئيسية في عمليات الصندوق المتصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

تتعلق القيود المنهجية التي تتم مواجهتها عند إجراء البحوث الرامية إلى فهم الاتجاهات الرئيسية لعمليات الصندوق المتصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بثلاثة تحديات أوسع نطاقا في إدارة الصندوق المؤسسية لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: (1) عدم وجود تعريف واضح للعناصر المكونة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق الصندوق؛ (2) عدم وجود نظم رسمية للتتبع على مستوى المشروعات؛ (3) عدم وجود مؤشرات صريحة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نظم معلومات الإدارة المؤسسية في الصندوق.

وعلى الرغم من التحديات، أُعدّت قاعدة بيانات لأنشطة الصندوق المتصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالتعاون مع الشُعب التشغيلية في الصندوق، وأبرزت أن الصندوق قام بتمويل *ما مجموعه 165 مبادرة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي* في الفترة 1996–2016. ويبين *الشكل 1* توزيع هذه الأنشطة حسب الأدوات المالية، مسلطاً الضوء على أنه تم تمويل أكبر حصة (54 في المائة) بالمنح، وتليها القروض بنسبة 41 في المائة.

الشكل 1 • توزيع الأنشطة حسب الأدوات المالية

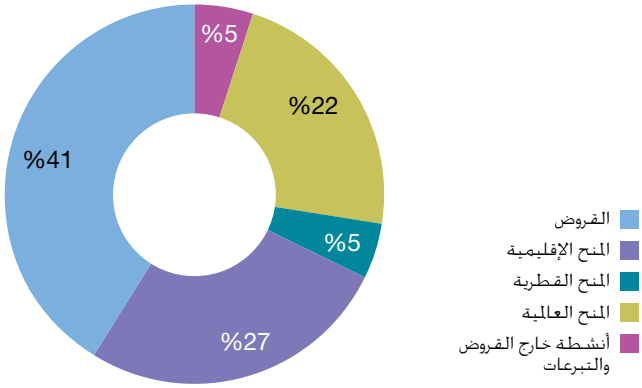

وعند النظر عبر الشُعب الإقليمية (*الشكل 2*)، يتبين أن عدد أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي دعمها كل إقليم جغرافي خلال الفترة 1996–2016 (باستثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا) متساو إلى حد ما، بمتوسط قدره 26 نشاطا.

الشكل 2 • توزيع أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي حسب الشُعب الإقليمية

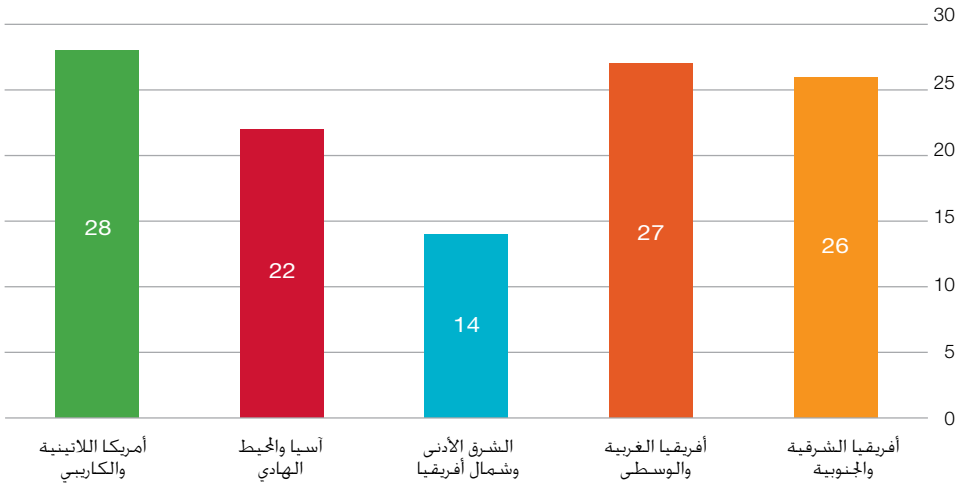

ويعرض *الشكل 3* لمحة عامة عن أنشطة الصندوق المتصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (1996-2016) موزعة حسب موضوع التعلم عبر الشُعب. وقد حدد الصندوق موضوعات التعلم الثمانية التالية في إطار عملية التقييم لعام 2014:

i. التنمية الزراعية
ii. التنمية المجتمعية
iii. المشروعات الريفية
iv. إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ والبيئة
v. التمويل الريفي
vi. تنمية سلاسل القيمة

وتبيّن الاتجاهات المستمدة من البيانات المتاحة أن موضوع التعلم الأكثر شعبية في جميع الأدوات المالية والشُعب هو **التنمية الزراعية**، باستثناءين اثنين فقط: (1) شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية

الشكل 3 • عدد أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكل موضوع تعلم حسب الشُعب

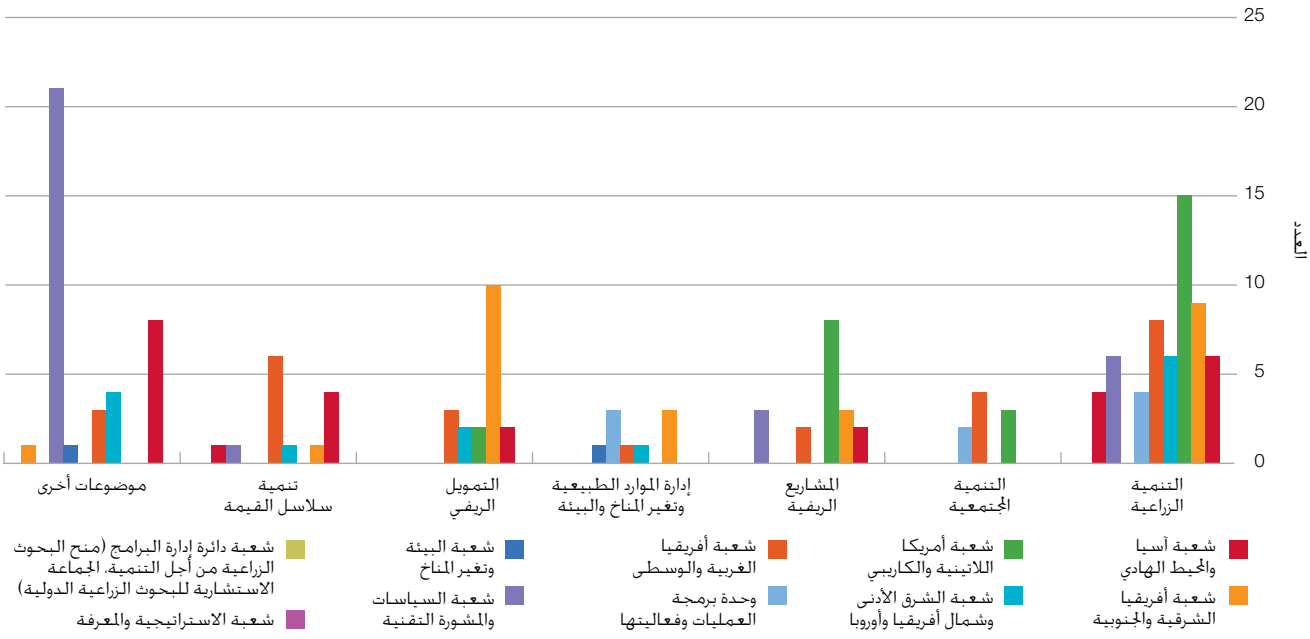

لديها أكثر الأنشطة في مجال التمويل الريفي؛ (2) شعبة البيئة والمناخ لديها معظم الأنشطة في مجال إدارة الموارد الطبيعية/تغير المناخ/البيئة. وتشير دراسة أكثر تعمقا لمختلف موضوعات التعلم إلى أن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تركز على المشروعات الريفية تستند إلى حد كبير إلى تقاسم التكنولوجيا والبحوث عندما تدعمها القروض، ولكن على منصات السياسات عندما تدعمها المنح الإقليمية.

أبرز المعالم من حافظة الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

تم تحديد خمسة محركات للنجاح من خلال استعراض الوثائق المتعلقة بالأنشطة وكذلك من خلال إجراء مقابلات مع الأشخاص المرجعيين المعنيين بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المكاتب الإقليمية للصندوق ودوائره: (1) معالجة قضايا اليوم الجديدة والملحة والبارزة؛ (2) تعزيز القدرات والمؤسسات والسياسات لتعزيز سبل العيش؛ (3) تصميم ونقل الابتكارات المتقدمة والمصممة خصيصا لاستهداف ثغرات وتحديات محددة في البلدان الشريكة، وتبادل النجاحات السابقة وتقاسمها مع المستفيدين الجدد من خلال ربط وتسلسل المنح والقروض؛ (4) الاستناد إلى الخبرات الناشئة في الأقاليم لتوفير حلول؛ (5) اختيار شركاء يتمتعون بالقوة وبناء شراكات فعّالة.

معالجة قضايا اليوم الجديدة والملحة والبارزة. فيما يتعلق بمجالات التركيز المواضيعي، يتصدر **التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود والاستدامة البيئية** قائمة الأولويات لكل من جداول أعمال الصندوق وبلدان الجنوب الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتعد تنمية سلاسل القيمة، وإمكانية وصول المشروعات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، والتنمية التعاونية موضوعات ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للصندوق، وبالتالي من المجالات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

تعزيز القدرات والمؤسسات والسياسات لتعزيز سبل العيش. أسفرت دراسات الحالة التي جرى استعراضها عن مجموعة من النتائج بشأن تعزيز القدرات والمؤسسات والسياسات لتعزيز سبل العيش. وعلى سبيل المثال، أدى عدد من أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يمولها الصندوق إلى تعزيز القدرة على تشكيل السياسات من خلال تيسير منصات وأحداث سياساتية رفيعة المستوى، بما في ذلك حلقات العمل والندوات المعنية بالسياسات، وجولات التعلم، والتبادلات

الثنائية والمتعددة الأطراف. كما ثبت أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداة سياساتية مفيدة لتعزيز ودعم التعاون التقني بين البلدان من خلال تنفيذ الأطر والاتفاقات والمعاهدات الإقليمية الخاصة بالسياسات.

نقل الابتكارات والبناء على النجاحات السابقة. تتمثل إحدى نقاط قوة عمليات الصندوق المتصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أن معظمها جزء لا يتجزأ من دورة منح متوسطة إلى طويلة الأجل على المستويين القطري والإقليمي، مما يتيح الاستفادة من الخبرة التقنية المثبتة والبناء على النجاحات السابقة. ففي دورة المنح، توفر الدروس المستفادة معلومات حاسمة لنجاح إدماج أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تعالج ثغرات معينة تم تحديدها خلال مرحلة تصميم المشروع. ويمثل التكامل داخل حافظة المنح، وأيضا بين المنح والقروض، محركا رئيسيا لنجاح أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث إنه يسعى إلى تعظيم الأثر الإنمائي لحافظة الصندوق القطرية، من خلال تقديم حلول ملموسة لمسائل محددة تُصادف في المشروعات الاستثمارية.

اختيار شركاء يتمتعون بالقوة وبناء شراكات فعّالة. تعد جودة الجهات المانحة عاملا حاسما لنجاح أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المشروعات الممولة بالمنح. وبالتالي، فإن عملية الاختيار تسترشد بتعاون وثقة طويلة الأمد بين الصندوق والشركاء من المنح المتعاقبة. ولذلك، فإن تعزيز الشراكات طويلة الأمد يمثل وسيلة فعالة لبناء القدرات الذاتية للجهات المانحة للوفاء بولاياتها كجهات تيسير للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الاستناد إلى الخبرات الناشئة في الأقاليم لتوفير حلول. يمكن أن تتقاسم البلدان النامية الممارسات والحلول الجيدة التي تكون ذات صلة كبيرة وقابلة للتكيف وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية. وعند بناء الروابط الرسمية وغير الرسمية بين الأقران وتعزيزها بين البلدان، تزداد الثقة أيضا، مما يضع الأسس المواتية للتعاون المثمر الأطول أجلا.

الدروس المستفادة الرئيسية والفرص للمستقبل

من الدروس الرئيسية الناشئة عن دراسات الحالة هي أن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق، المنفذة من خلال المنح والقروض التي يقدمها، كثيرا ما لا تُصنف على هذا النحو. ونتيجة لذلك، لا يتم تخطيط أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى أعلى أو تُصمم على مستوى النشاط بحيث يكون لها أهداف واضحة وذات صلة وتكون موجهة نحو تحقيق النتائج. ولذلك، هناك مجال ليتسم عمل الصندوق بقدر أكبر من الاستراتيجية في كيفية تعريفه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكيف يدعمه ضمن نموذج عمله. وينبغي بذل جهود لبناء نهج أكثر تنظيما لتتبع مخرجات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل أفضل.

وقد أعد ودعم الصندوق وشركاؤه مجموعة متنوعة من الآليات الابتكارية تمكنت من خلالها بلدان الجنوب من توليد وتقاسم معرفة حول التجارب والممارسات الإنمائية الناجحة. وعلى سبيل المثال، ثبت أن منهجية **طرق التعلم** ذات صلة كبيرة وفعالة وكفؤة لتحقيق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالمثل، تعد **منصات التبادل ومراكز المعرفة الإقليمية** أدوات ابتعدت عن نماذج إيصال المساعدة من أعلى إلى أسفل، وصارت تستند إلى **شراكات تعلم** تحقق فائدة متبادلة، وبالتالي أصبحت محورية في الدعم الذي يقدمه الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى العالمي.

وعلاوة على ذلك، تؤدي اتفاقات الشراكة المتينة بين الصندوق والوكالات المنفذة دورا حاسما في نجاح انخراط الصندوق في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتعد الشراكات الاستراتيجية طويلة الأمد مع الشركاء الرئيسيين المحددين حاسمة لضمان أثر واستدامة الدعم الأفقي والاستفادة بشكل كامل من قوة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وكجزء من خطط الصندوق لتوسيع دوره كميسر للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عليه أن ينظر في الفرص التالية لتعزيز تنفيذه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

أ) عند المضي قدما، ينبغي أن يبدأ الصندوق في رصد أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإبلاغ عنها على **المستوى المؤسسي** من أجل تحديد كيف تتغير بيئة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل الصندوق على مر السنين. ولذلك ينبغي للصندوق أن يضفي **الطابع الرسمي على عمليات الإبلاغ عن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتتبعها فيما يتعلق بالقروض والمنح** التي يقدمها. وينبغي أن تكون أداة تتبع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالكامل جزءا من نظام شامل للرصد والتقييم في الصندوق يتضمن أيضا أنشطة في المجالات الأساسية الأخرى.

ب) يتعلق تحد آخر بعدم وجود **روابط منتظمة بين المشروعات التي يمولها الصندوق بقروض والمنح التي يقدمها للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي** في نفس البلد وعلى المستوى الإقليمي. وهناك فرص كثيرة لتعزيز تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل استراتيجي في البرامج القطرية من خلال **تعزيز فهم مشترك في الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي** على المستوى القطري **وانخراط أفرقة الصندوق القطرية في اللجان التوجيهية للمنح المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج**.

ج) ينبغي أن يعزز الصندوق دوره كوسيط عن طريق **إعداد قائمة بحلول التنمية الريفية واستخدام نموذج منصات الحلول الريفية لإتاحة إمكانية الوصول إلى هذه القائمة**. ويمكن أن يكون ذلك ممكنا أيضا من خلال إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق، ببناء على سبيل المثال شبكات مواضيعية مع شركاء الصندوق من بلدان الجنوب أو تحليل حوافظ الصندوق والشركاء في مرحلة التصميم للتعلم من تجارب الآخرين.

د) **لتوسيع نطاق خبرة الصندوق في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وزيادة أثر عملياته**، ينبغي أن يعمل الصندوق بشكل منتظم على إنشاء منصات تبادل في جميع الأقاليم التي يغطيها، حتى يمكن أن تعتمد البلدان ومشروعات الصندوق الاستثمارية على حلول التعاون بين بلدان الجنوب. ويمكن أيضا استخدام المنصات الإلكترونية الإقليمية، مثل بوابة إدارة المعرفة إيفادآسيا (IFADAsia)، التي تعزز إقامة الشبكات وتبادل المعرفة والاتصالات ضمن الشبكة الإقليمية/المجتمع الإقليمي للصندوق كوسيلة لتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

هـ) أخيرا، يمكن زيادة طموح الصندوق في تقديم أنشطة أكثر وأفضل في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال إقامة **شراكات شاملة وابتكارية جديدة مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، والدول الأعضاء، وجهات أخرى على المستويين المؤسسي والقطري**. ويمكن أن يضع الصندوق نفسه في موضع يعمل فيه **كجهة لإقامة الشراكات** تؤدي دورا قويا في حشد الشركاء الإنمائيين حول الشراكات والتحالفات الاستراتيجية الشاملة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثنائي، لتعبئة الموارد والخبرات.

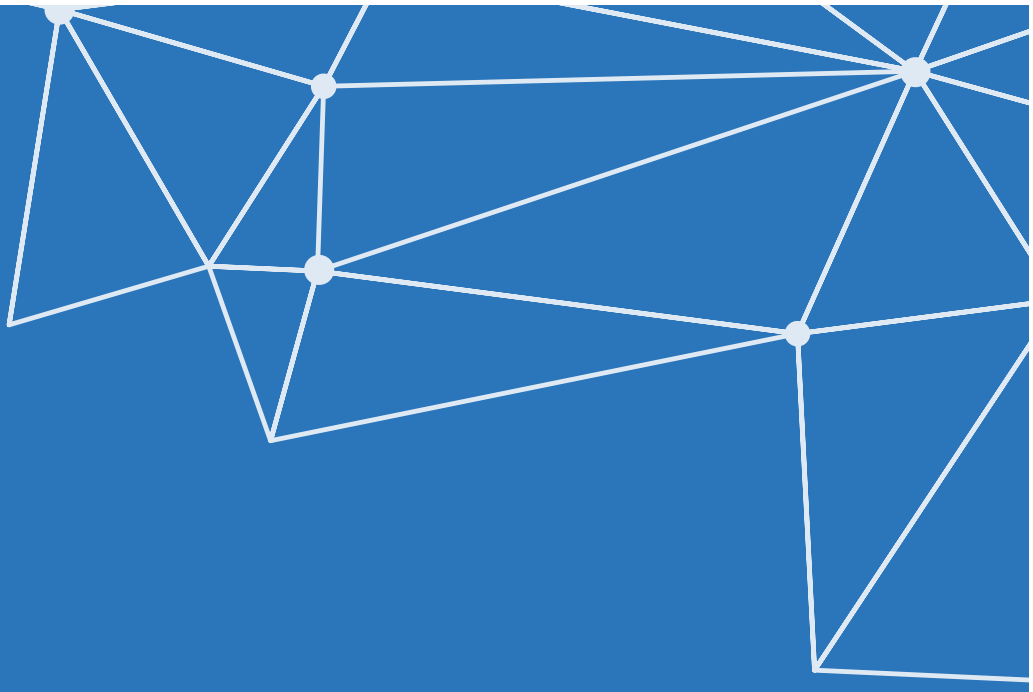

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
ifad-un.blogspot.com
www.facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
www.twitter.com/ifadnews
www.youtube.com/user/ifadTV